يظهر وانا لا ولى ان يكون قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده
فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم
يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال
الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية
على قولوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر مستانفا
مقصيا فيها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعدا
والا فالعداوة حاصلة ظفروا ام لم يظفروا ولا يقال ان الاية نزلت في حاطب
ابن ابي بلتعة حين وجد كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لقتالهم فقيل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة
ولا ودادة للرجوع الى الكفر واما اذا ظفروا بهم وهم مومنون خصوصا حقق
العداوة وبسط الايدي والالسن ووداد الردة الى الكفر لانا نقول هذا
انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمنقول
في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ واصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم من الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط
فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك
معلقا للاكرام بالمجي مع القطع بانتفا المجي فيلزم انتفا الاكرام واما عبارة المفتاح
وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك
معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجي مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق
نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه
نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على
حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع
ما امتنع من المجي واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية
فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه
كذا في قوله ما امتنع وهذا معنى لطيف تفطن السكاكي على صدد العبارة وغفل عنه
المهرة من متقني كتابه ونبذة هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا
في التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع
الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا

او نفيا

٧٠

او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو نحو لو لم آتك
لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان
هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشي اسباب مختلفة
كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب
فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما
سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم
من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله لسبب اخر فالحق انها
لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين انه باطل ودعواه حق
اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو
لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم
والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة
لكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل
امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء
على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع
المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان
حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج
انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن
نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع
الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفا السبب او الملزوم لا يدل على
انتفا المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفا الاول فمعنى لو شا الله لهداكم ان انتفا الهداية
انما هو بسبب انتفا المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفا مضمون
الجزاء في الخارج هو انتفا مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفا
الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي
لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)